ملخص المناقشة الإلكترونية حول

تأثير جائحة كوفيد-19 على النساء في السياسة

منشور من قبل

iKNOWPOLITICS

يونيو 2022

International IDEA Institute for Democracy and Electoral Assistance

Inter-Parliamentary Union 1889 For democracy. For everyone.

UNDP

UN Women United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

رسالة التقديم

خلفية

> "لأزمة كوفيد -19 وجه امرأة ... الضرر لا يُحصى وسيتردد عبر العقود في الأجيال القادمة. حان الوقت الآن لتغيير المسار. إن المشاركة المتساوية للمرأة هي العامل الذي نحتاجه لتغيير قواعد اللعبة" أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، كلمة افتتاحية في لجنة وضع المرأة 65

لا تزال الفجوة بين الجنسين في السياسة أكبر فجوة بين الجنسين عبر القطاعات. في عام 2022، لا تزال المرأة مهمشة وممثلة بشكل غير عادل على جميع مستويات الحكم عالميا حيث تشكل 36٪ من الهيئات المحلية المنتخبة و 26.1٪ من البرلمانات الوطنية. فقط 8.3٪ من رؤساء الحكومات و7.2٪ من رؤساء الدول النساء.[1]

علما وأن مشاركة نسائية متزايدة في صنع القرار تؤدي إلى سياسات وخدمات أكثر شمولاً، فإن تحقيق التكافؤ لا يزال يمثل تحديًا حيث لا تزال الحواجز المستمرة تعيق وصول المرأة إلى الحياة العامة ومشاركتها على قدم المساواة مثل نقص الموارد المالية والوصول إلى الشبكات والقوانين والمؤسسات التمييزية والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وفقًا لسرعة التقدم الحالي، يقدر المنتدى الاقتصادي العالمي أن التكافؤ بين الجنسين في السياسة لن يتحقق قبل عام 2166.

غالبًا ما تؤدي الكوارث والأزمات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة في المجتمع، وجائحة كوفيد-19 ليست استثناءً. في حين أن ما يقدر بـ 80 دولة ومنطقة أجلت انتخابات وطنية ومحلية، أجرت 158 دولة على الأقل انتخابات على الرغم من المخاوف والتحديات المتعلقة بكوفيد-19.[2] تشير التقديرات إلى انخفاض مشاركة الناخبين في 66٪ من البلدان في عامي 2020 و2021 والى تقليص المساحات المدنية والديمقراطية: فرضت 155 دولة قيودًا على حرية التجمع، التي تم استكمالها في كثير من الحالات بقيود إضافية على الحقوق المدنية والسياسية، كما استهدفت 60 دولة حرية التعبير.

غيرت أو قلصت العديد من البرلمانات الوطنية أنشطتها من خلال تقديم جلسات عامة واجتماعات لجان وتصويت ورقابة حكومية ومشاركة عامة افتراضية. في حين أن الترتيبات عن بعد تزيل بعض الحواجز العملية المعرقلة لمشاركة النساء اللائي يتحملن مسؤوليات الرعاية المنزلية والنساء ذوات الإعاقة على سبيل المثال، يمكن أن تضر المشاركة الافتراضية المرأة لأنها يمكن أن تساهم في ارتفاع تعرضهن للعنف المنزلي وتعزيز الأدوار والتوقعات الجنسانية في المنزل.

بالإضافة إلى ذلك، قد تعمل البرلمانات التي توفر المشاركة الافتراضية على تعزيز اختلال توازن القوى السياسية وتفضيل الحاضرين جسديًا في الاجتماعات – أغلبيتهم من الرجال في العادة - وتقليل ظهور وتأثير المشاركين عن بُعد - أغلبيتهم من النساء عادة. كذلك، يمكن للقيود المفروضة على أنشطة الحملات الانتخابية أن تميز المرشحات من النخبة التي تتمتع بالشهرة وبمساندة الشبكات والموارد.

---

[1] اعتبارًا من 1 مارس 2022 بناءً على حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

[2] بيانات من 1 فبراير 2022.

وترتبط المشاركة الافتراضية واستخدام الإنترنت بزيادة التعرض للإساءة والعنف ضد المرأة في السياسة عبر الإنترنت، مما قد يثني النساء عن المشاركة في المناقشات العامة والتعبير عن آرائهن و طموحاتهن السياسية. تُظهر التقارير الصادرة في عام 2020 أن تم استهداف نساء ناشطات في السياسة عبر انتهاكات شديدة ومضايقات عبر الإنترنت خلال فترات ولايتهن الحملات الانتخابية والانتخابات.

على الرغم من وجود العديد من القيادات النسائية اللواتي تلقين اعترافاً عالميًا على أدائهن في إدارة الأزمات في العامين الماضيين، إلا أن النساء في معظم السياقات مازلن مهمشات إلى حد كبير. تتأثر النساء المسؤولات المنتخبات والمرشحات والناخبات بشكل خاص بجائحة كوفيد-19 وآثارها السلبية التي تنمي عدم المساواة وتعزز التحديات.

الهدف

رفعت هذه المناقشة الإلكترونية مستوى الوعي وجمعت الخبرات والمعرفة والممارسات الجيدة حول المشاركة السياسية للنساء في سياق جائحة كوفيد-19 لغاية البحث عن أفضل السبل للتخفيف من آثار الأزمة على الناخبات والمرشحات والمسؤولات المنتخبات لضمان المشاركة السياسية الكاملة والمتساوية للنساء على جميع مستويات السلطة.

تم دعوة ممثلي هيئات إدارة الانتخابات وسياسيين وقادة وأعضاء أحزاب سياسية ونشطاء المجتمع المدني وحقوق المرأة وممارسين وباحثين للمشاركة في هذه المناقشة الإلكترونية في الفترة من 21 مارس إلى 11 أبريل 2022. ساهمت التقديمات في إعداد التقرير أدناه ليعزز قاعدة المعرفة حول هذا الموضوع.

الأسئلة

1. كيف أثرت القيود المتعلقة بكوفيد-19 على مشاركة الناخبات في الانتخابات المحلية والوطنية في بلدك / منطقتك؟ ما هي أفضل الإجراءات لضمان مشاركة أكبر للناخبات في المستقبل؟

2. كيف أثرت القيود المتعلقة بكوفيد-19 على قدرة النساء على الترشح والفوز بمناصب سياسية على المستويين المحلي والوطني في بلدك / منطقتك؟ ما الذي يمكن أن تفعله الأحزاب السياسية والبرلمانات والحكومات لتحقيق المساواة بين النساء والرجال في الوصول إلى المناصب السياسية؟

3. ما هو تأثير العمل البرلماني الافتراضي على النساء؟ هل أثرت الترتيبات البرلمانية عن بُعد على مراعاة النوع الاجتماعي في برلمانكم وتنوع أعضائه؟

4. هل ازداد العنف ضد النساء في السياسة، بما في ذلك التحرش وسوء المعاملة عبر الإنترنت، في العامين الماضيين في بلدك / منطقتك؟ إذا الجواب نعم، يرجى تقديم تفاصيل واقتراحات ملموسة لجعل السياسة فضاءً آمنًا للنساء.

المشاركات

تشكر شبكة المعرفة الدولية للنساء في السياسة وشركاؤها متابعيها على المشاركة في هذه المناقشة الإلكترونية وتبادل الخبرات والممارسات والتوصيات. انضمت المشاركات التالية إلى المناقشة الإلكترونية:

1. أكوا سينا دانسوا، سفيرة غانا سابقة، وزيرة سابقة للسياحة، وزيرة سابقة للشباب والرياضة، وزيرة سابقة لشؤون المرأة والطفل، برلمانية سابقة، **غانا**
2. هناء مهدي ابراهيم، مديرة جمعية المناهل لتنمية المرأة العراقية، **العراق**
3. هانا جونسون، مستشارة النوع الاجتماعي في INTER PARES، **بلجيكا / الاتحاد الأوروبي**
4. بوبوفيتشي كلوديا، مستشارة برلمانية، **رومانيا**
5. سامية الزوالي، خبيرة النوع الاجتماعي والاتصال، أول امرأة تونسية تتولى رئاسة حملة انتخابية، **تونس**
6. ساندي ميلغار فيلشيز، باحثة في المكتب الوطني للعمليات الانتخابية، **بيرو**
7. سارايليك سونكات، منسقة التعليم والنوع الاجتماعي، اللجنة من أجل انتخابات حرة ونزيهة، **كمبوديا**
8. سونيا بالميري، باحثة سياسات في الجامعة الوطنية الأسترالية، **أستراليا**
9. سوزانا كامباري، رئيسة منظمة Mujer Y Gobierno، **الأرجنتين**

ملخص الردود

1. كيف أثرت القيود المتعلقة بكوفيد-19 على مشاركة الناخبات في الانتخابات المحلية والوطنية في بلدك / منطقتك؟ ما هي أفضل الإجراءات لضمان مشاركة أكبر للناخبات في المستقبل؟

أفادت المشاركات أن تمت انتخابات في العديد من البلدان بما في ذلك **غانا** و**العراق** و**بيرو** و**رومانيا** خلال جائحة كوفيد -19. تكتب بوبوفيتشي كلوديا عن غياب البيانات المصنفة حسب الجنس حول إقبال الناخبين، مما يجعل من المستحيل دراسة مشاركة الناخبات على وجه الخصوص.

تشارك أكوا سينا دانسوا أنه في **غانا**، على الرغم من معارضة الشعب، تم وضع نظام جديد لتسجيل الناخبين حين كان الوباء ينتشر في أوائل عام 2020. وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدلات التسجيل من بين النساء نظرًا لأن التنقل كان مقيد وكانت النساء على وجه الخصوص مثقلة بالمسؤوليات العائلية في المراحل الأولى من الجائحة. وتضيف أن الحظر المفروض على التجمعات الجماهيرية زاد من استخدام اجتماعات وأنشطة الحملة الانتخابية عبر الإنترنت، مما ميز ضد الناخبين – وخاصة النساء – المفتقرين للأنترنت وأدوات الاتصال باهظة الثمن مثل الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر.

تجادل هناء مهدي ابراهيم وبوبوفيتشي كلوديا بأنه من الضروري استهداف الناخبات مباشرةً خلال الحملات الانتخابية، لا سيما من خلال حملات التوعية المصممة للنساء، لضمان مستويات عالية من المشاركة.

2. كيف أثرت القيود المتعلقة بكوفيد-19 على قدرة النساء على الترشح والفوز بمناصب سياسية على المستويين المحلي والوطني في بلدك / منطقتك؟ ما الذي يمكن أن تفعله الأحزاب السياسية والبرلمانات والحكومات لتحقيق المساواة بين النساء والرجال في الوصول إلى المناصب السياسية؟

تتفق المشاركات أن انتشار كوفيد-19 والقيود الحكومية ذات الصلة، مثل حظر الاجتماعات والأنشطة وجهاً لوجه، أثرت بشكل كبير على قدرة المرشحات على قيادة حملات انتخابية ناجحة. تقول أكوا سينا دانسوا أن المرشحات تفتقرن إلى الموارد والوصول إلى الشبكات وأدوات الاتصال عن بعد اللازمة للقيام بالحملات الانتخابية في **غانا**. على الرغم من أن المرشحات عانين من قيود مماثلة في **رومانيا**، فإن بوبوفيتشي كلوديا تشارك أنه لا توجد بيانات مصنفة حسب الجنس للمرشحين المسجلين.

في **العراق**، تذكر هناء مهدي ابراهيم أن العديد من النساء ترددن في الترشح أو إعادة الترشح لمناصب منتخبة بسبب المخاطر الصحية. بالإضافة إلى الخوف على سلامتهن وسلامة أسرهن ومساندیهن، من الناحية السياسية، شعرت العديد من النساء بالقلق من التداعيات المحتملة لاتهامهن بتعريض سلامة الآخرين للخطر أثناء الاجتماعات الشخصية من قبل المعارضين السياسيين والقبائل المعارضة، وما يرتبط بذلك من التزامات المالية.

شاركت ساندي ميلغار فيلشيز في تأليف دراسة نشرها المكتب الوطني للعمليات الانتخابية في **بيرو** في ديسمبر 2021 والتي نظرت في المشاركة السياسية للمرأة في سياق كوفيد-19. مع إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في أبريل 2021، أظهرت النتائج أن النساء واجهن تحديات كبيرة للمشاركة بشكل كامل ومتساو في الانتخابات، بما في ذلك المضايقات وقلة دعم الأحزاب السياسية.

باستخدام المعلومات التي تم جمعها عبر المقابلات مع المرشحات في انتخابات عام 2021، توضح الدراسة أن تعرضت المرشحات لآثار خاصة في حياتهن الشخصية، حيث تعاملت العديد منهن مع مرض أو وفاة أقارب.

شاركت العديد من المرشحات أنها كانت ملزمة بإعطاء الأولوية لمسؤولياتهن العائلية على مشاركاتهن كمرشحات. وقد أثر ذلك بشكل مباشر على تفاعلاتهن داخل أحزابهن أو منظماتهن السياسية وحملاتهن الانتخابية.

تظهر التجارب الشخصية التي شاركتها المرشحات أن الترتيبات البعيدة في الأحزاب السياسية عقدت بناء علاقات مع بقية أعضاء الحزب والقيادة والمحافظة عليها، خاصة بالنسبة للأعضاء الجدد. تم تغيير طريقة العمل اليومي وتم نقل جميع عمليات وأعمال التنسيق على الإنترنت. أفاد المستطلعون أن التواصل عبر الإنترنت خلال العملية الانتخابية لم يكن كافياً أو ناجحاً.

خلال الحملات الانتخابية، اتخذت الحكومات العديد من الإجراءات لإبطاء انتشار الوباء، مثل التباعد الاجتماعي والأقنعة والقيود على تنقل المواطنين. حدت هذه الإجراءات من استخدام استراتيجيات الحملات التي يمكن للمرشحين استخدامها وجهاً لوجه، مما ضغط على المرشحين وألزمهم باستخدام طرق بديلة للتعبئة وتنظيم الحملات عبر الإنترنت، مثل منصات وسائل التواصل الاجتماعي. عرّض ذلك المرشحات للمضايقات عبر الإنترنت، مما أثر على تجاربهن كمرشحات وفقًا للمشاركات.[3]

تجادل المشاركات بأنه يمكن للحكومات والأحزاب السياسية والمشرعين والمنظمات الدولية أن تساعد في التخفيف من الآثار السلبية لكوفيد-19 على وصول المرأة وقدرتها على الترشح للمناصب المنتخبة. تقول أكوا سينا دانسوا إنه ينبغي تزويد المرشحات بالبنية التحتية والدعم الفني اللازمين لتنفيذ حملاتهن الانتخابية من قبل حكوماتهن ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ووسائل الإعلام. وهذا من شأنه أن يضمن حصول المرشحات على فرص متكافئة للمشاركة في العملية الانتخابية، كما هو مضمون في العديد من الدساتير الوطنية وغيرها من الأطر القانونية الوطنية والدولية.

وتضيف أن الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى مثل شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة والمعهد الدولي للمساعدة الديمقراطية والانتخابية لها دور في دعم إنشاء وتنفيذ وتعريف السياسات والممارسات التي تعزز مشاركة النساء.

تجادل هناء مهدي ابراهيم بأن الحكومات تتحمل مسؤولية توعية الأحزاب السياسية، التي تعتبر على نطاق واسع كمفاتيح المناصب المنتخبة، بشأن قضايا عدم المساواة بين الجنسين وتشجيعها ودفعها لمنح المزيد من

[3] المزيد عن هذا الموضوع في السؤال 4 أدناه

فرص المشاركة والقيادة للنساء داخل هياكلها، بالإضافة إلى قديم المزيد من المرشحات للمناصب القابلة بالفوز.

في **كمبوديا** على سبيل المثال، تشارك سارايليك سونكات أن هناك 17 حزباً سياسياً، بما في ذلك حزب الشعب الكمبودي الحاكم، قد التزموا بتعزيز دور المرأة داخل هياكلهم وتقديم المزيد من النساء في الانتخابات المقبلة (انتخابات المجالس المحلية في يونيو 2022 وانتخابات المجلس الوطني في 2023).

وقد أدى ذلك إلى زيادة طفيفة في نسبة المرشحات لانتخابات المجالس المحلية، حيث بلغت 31.5٪. تشير سارايليك سونكات إلى أن معظم الأحزاب السياسية رشحت مرشحات أكثر من المتوسط، بمعدلات تتراوح من 38٪ (حزب FUNCINPEC) إلى 54٪ (حزب Cambodian Nationality Party).

مذكرة بمثال قانون الانتخابات في **تونس**، تقول سامية الزوالي أن نظام الكوتا ضروري لمواجهة الآثار السلبية التي قد يخلقها الوباء على مشاركة النساء في الانتخابات كمرشحات. على الرغم من عدم وجود انتخابات منذ انتشار الوباء في تونس، فهي تقول إن الشرط الملزم على الأحزاب السياسية بالتناصف بين الرجال والنساء في قوائم المرشحين هو ممارسة جيدة تضمن دائمًا تمثيلًا متوازنًا بين الجنسين في بطاقات الاقتراع، حتى في أوقات الأزمات.

3. ما هو تأثير العمل البرلماني الافتراضي على النساء؟ هل أثرت الترتيبات البرلمانية عن بُعد على مراعاة النوع الاجتماعي في برلمانكم وتنوع أعضائه؟

تجادل هانا جونسون وسونيا بالميري بأن جائحة كوفيد-19 سرّعت في تنفيذ ترتيبات العمل عن بعد من قبل البرلمانات بشكل لم يسبق له مثيل. وتشمل هذه الترتيبات ابتكارات رقمية مثل تطبيقات التصويت والتخزين السحابي لأنظمة إدارة المعلومات، التي عادة ما تمت رؤيتها سابقًا من خلال عدسة "المخاطر". وقد نُظر إلى المشاركة والتصويت الافتراضي على أنهما أسلوبا عمل خاضعين لمطالبات واتهامات عدم شرعية وعدم دستورية.

بالنسبة لمعظم البرلمانات، كانت ترتيبات العمل عن بعد بعيدة كل البعد عن أن تكون راسخة، إن لم يتم رفضها بشكل قاطع، تقول هانا جونسون وسونيا بالميري. هذا على الرغم من الحجج السابقة العديدة حول قيمة ترتيبات العمل عن بعد لجذب قوة عاملة برلمانية أكثر تنوعًا، لا سيما أولئك الذين لديهم مسؤوليات رعاية.

عندما طُلب من المجتمع العالمي العمل من المنزل، كان من الصعب على البرلمانات أن تتبع. يوضح البحث الذي أجرته هانا جونسون الأشكال المختلفة للمشاركة عن بعد عبر البرلمانات:

1. تم استخدام الجلسات العامة عن بعد أثناء الجائحة من قبل العديد من البرلمانات. تم تنفيذ الجلسات العامة على الأنترنت بالكامل من قبل مجلس نواب **بلجيكا** و**لاتفيا** و**ليتوانيا** و**رومانيا** و**سلوفينيا**، من بين آخرين.[4] تم استخدام الجلسات العامة المختلطة - حيث حضر بعض البرلمانيين شخصيًا والبعض الآخر عبر الإنترنت - من قبل **البرلمان الأوروبي** ومجلس العموم في **المملكة المتحدة**.
2. تم استخدام الإنترنت لاجتماعات اللجان من قبل مجلس شيوخ **الأرجنتين** و**فرنسا** وبرلمان **أستراليا** ومجلس نواب **كندا** و**الدنمارك** و**إيطاليا** و**المكسيك**، من بين آخرين.
3. سمحت البرلمانات بالتصويت عن بعد في ظروف مختلفة. سمحت بعض البرلمانات بالتصويت عن بعد للجان، بما في ذلك البوندستاغ والبوندسرات **الألماني** وستورتينجيت **النرويجي**. البعض الآخر

[4] Luigi, E. (2020) State Of Covid-19 Measures In Parliaments, European Centre for Parliamentary Research and Documentation

سمح فقط بالتصويت عن بعد لأعضاء البرلمان المعزولين بسبب كوفيد-19، مثل **كرواتيا**. كما تم الاعتماد على التصويت عن بعد في برلمان **اليونان** و**بولندا** و**إسبانيا**. يُسمح دائمًا بالتصويت عن بُعد في المجلس الوطني في **سلوفينيا**.

4. التصويت بالوكالة - الذي يسمح لأعضاء البرلمان بالإدلاء بأصواتهم نيابة عن أعضاء آخرين لا يستطيعون التصويت شخصيًا - تم تنفيذه من قبل البرلمان **النيوزيلندي** ومجلس العموم في **المملكة المتحدة**.
5. زادت المشاركة الشعبية عن بعد أيضًا، مثل إجراءات البث المباشر في **الأرجنتين** وأخذ الأدلة عن بعد في برلمان **المملكة المتحدة** والجولات الافتراضية للبرلمان في **النمسا** والأحداث في البرلمان **الأوروبي** والتعليم عبر الإنترنت وجلسات برلمان الشباب في **ويلز**.
6. طلب العديد من البرلمانات العمل عن بعد للموظفين الذين لم يكن عليهم الحضور شخصيًا. وضعت بعض البرلمانات أنظمة تناوب لتقليل عدد الموظفين في مكان العمل، بينما سمح برلمان **سلوفاكيا** للموظفين في حالات معينة فقط بالعمل عن بُعد.

تقول هناء مهدي ابراهيم إن ضيق الوقت كان تحديًا كبيرًا للنائبات في **العراق** حيث ازدادت مسؤوليات الرعاية مع انتشار الفيروس، مما أثر سلبًا على مراعاة النوع الاجتماعي في المناقشات والقرارات البرلمانية. سامية الزوالي تؤكد على هذه الملاحظة ، حيث ذكرت أن البرلمانيات في **تونس** أجبرن على إعطاء الأولوية لعائلاتهن والعناية بها، بما في ذلك العناية بالأطفال وأفراد الأسرة المرضى والأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أغلقت المدارس والجامعات والمكاتب. تبع إجراءات الإغلاق ارتفاع في العنف ضد النساء التونسيات، حيث سجل زيادة قدرها سبعة أضعاف في الأشهر الستة الأولى وزيادة عشرة أضعاف بعد ذلك.

اكتشفت هانا جونسون وسونيا بالميري في بحثهما[5] العديد من التحديات المفاهيمية والمنهجية في فهم العلاقة بين ترتيبات العمل عن بُعد ومراعاة البرلمانات تجاه النوع الاجتماعي والتنوع:

- **المراقبة والإبلاغ عن بيانات التنوع**

إن قياس التأثير الجنساني لترتيبات العمل عن بعد أمر صعب في ظل غياب البيانات، كما هو الحال بالنسبة لبرلمان **رومانيا**، تتأسف بوبوفيتشي كلوديا. أفادت هانا جونسون وسونيا بالميري أن معظم البرلمانات لم تفصل بيانات المشاركة حسب مؤشرات التنوع (الجنس والجغرافيا والعرق والإعاقة). مجلس العموم ومجلس اللوردات في **المملكة المتحدة** استثناء نادر.[6] على المستوى العالمي، لا نعرف إذا كانت المجموعات المهمشة مثل النساء أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو مسؤوليات الرعاية أكثر عرضة للمشاركة عن بعد. وتجادل هانا جونسون وسونيا بالميري بأن هناك حاجة إلى نهج متعدد الجوانب لجمع البيانات. على سبيل المثال، من غير المحتمل أن يفسر تجميع البيانات عن جميع النساء سبب مشاركة بعض النساء عن بُعد لفترات طويلة وعدم مشاركة أخريات.

- **أسباب المشاركة عن بعد**

[5] Johnson, H. (forthcoming) Does virtual participation create more gender-sensitive parliaments?; Palmieri, S. (forthcoming) 'In the eye of the beholder: Gendered consequences of parliamentary hybridity in Australia', paper to be delivered to the Workshop on Gender and COVID, Banff, Canada, 12-13 May 2022.

[6] Uberoi, E. (2020) Coronavirus: MPs' use of virtual participation and proxy voting by gender, House of Commons Library, Brown, T. (2020) House of Lords: Virtual sittings, participation and Covid-19

تعترف هانا جونسون وسونيا بالميري أن الوباء ألزم البرلمانات على تنفيذ ترتيبات المشاركة عن بعد، ولذلك فمن الصعب معرفة إذا أولئك الذين استخدموها قد فعلوا ذلك لأنهم فضلوا العمل عن بُعد أو لأنهم اضطروا إلى ذلك. حضر التجول بين المحافظات والمناطق والولايات - أن بعض البرلمانيين وموظفيهم أجبروا على المشاركة عن بُعد. في المقابل، تمكن العديد من التنقل والحضور في جلسات برلماناتهم. هناك حاجة للنظر في قدرة مجموعات متنوعة من البرلمانيين والموظفين في اتخاذ القرارات بشأن شكل مشاركتهم.

- **المشاركة عبر التحدث**

تقول هانا جونسون وسونيا بالميري أيضًا أن المشاركة عن بُعد كانت في الغالب مقيدة أكثر من المشاركة الشخصية. على سبيل المثال، لم يُسمح دائمًا للمشاركين عن بُعد بالتصويت في الجلسات العامة أو التدخل. عندما ينخفض تدخل وتعرض المجموعات المهمشة من البرلمانيين والموظفين في العملية البرلمانية، فإن المشاركة عن بُعد تجعل هؤلاء الأشخاص أكثر تخفيًا عن الأنظار. كما يمنح هذا الخلل امتياز للمتحدثين الحاضرين في البرلمان، بينما العمل البرلماني أكثر من مجرد تدخلات شفاهية بكثير.

- **إنشاء تسلسل هرمي جديد للحضور**

بالنسبة لمعظم البرلمانات، استكملت ترتيبات العمل عن بُعد الحضور الشخصي في البرلمان، الذي كان أقل من العادة، مما أدى إلى ترتيبات "مختلطة" وفقًا لتقرير هانا جونسون وسونيا بالميري. وهكذا، بينما كان بعض البرلمانيين قادرين على المشاركة كالعادة، كانت هناك قيود تكنولوجية إضافية على أولئك الذين شاركوا عبر الإنترنت. كما كان الحال في **العراق**، حيث تذكر هناء مهدي ابراهيم أن العديد من البرلمانيات لم يستطعن المشاركة بشكل كامل عن بعد بسبب سوء شبكة الإنترنت. من المحتمل أن يكون للنظام ذي المستويين للمشاركة الشخصية وعن بُعد تأثير مختلف على مجموعات متنوعة من البرلمانيين والموظفين، توضح هانا جونسون وسونيا بالميري.

نقلاً عن توصيات تقرير اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان حول سلامة أماكن العمل البرلمانية، تشارك هانا جونسون وسونيا بالميري المبادئ التوجيهية التالية كتوصيات للبرلمانات المهتمة بتصميم قواعد جديدة لترتيبات العمل عن بعد:

- **القدرة على التنبؤ:** في حين أن هناك حاجة إلى العفوية السياسية في البرلمان، يحتاج النواب والموظفون البرلمانيون إلى مزيد من الوضوح في جداول عملهم حتى يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم خارج العمل، بما في ذلك مسؤوليات الرعاية.
- **المبادرة:** يجب تمكين الناس من اختيار ترتيبات العمل التي تناسب ظروفهم الشخصية.
- **المرونة:** إذا كان ممكنا، يجب أن تتاح للناس فرصة العمل بمرونة، بما في ذلك من خلال العمل عن بعد.
- **الفعالية:** يجب على ترتيبات العمل وساعات وأنماط الجلسات وبقية الأنشطة أن تدعم التنفيذ الفعال لعمل الأفراد والحكومة.
- **القيادة المتعاطفة:** يجب على القادة أن يكونوا نموذجًا للقيادة المتعاطفة والرحيمة وأن يدعموا موظفيهم أو أعضاء أحزابهم في تحقيق التوازن بين العمل وبقية الالتزامات.[7]

[7] Australian Human Rights Commission (2021) Set the Standard: Report of the Independent Review into Commonwealth Parliamentary Workplaces. Canberra, p. 270.

لا ينبغي النظر إلى المشاركة الافتراضية على أنها بديل للممارسة الحالية ولكن كخيار إضافي متاح لمن يحتاجون إليه، تضيف هانا جونسون وسونيا بالميري، حيث ينبغي ضمان تقدير واحترام كلتا الطريقتين على قدم المساواة.

4. هل ازداد العنف ضد النساء في السياسة، بما في ذلك التحرش وسوء المعاملة عبر الإنترنت، في العامين الماضيين في بلدك / منطقتك؟ إذا الجواب نعم، يرجى تقديم تفاصيل واقتراحات ملموسة لجعل السياسة فضاءً آمنًا للنساء.

تجادل ساراييليك سونكات بأن العنف ضد المرأة في السياسة يعزل النساء في السياسة ويثنيهن عن الانخراط في الحياة العامة. تضيف بوبوفيتشي كلوديا بأن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الحياة العامة ضرورية لتحقيق الديمقراطية والمجتمعات الشاملة للجميع، وأن المضايقات والإساءة والتشهير ضد المرأة تعيق مشاركتها في الحياة السياسية.

تقول ساراييليك سونكات إن الطريق أمام النساء لكي يصبحن قائدات في الأحزاب السياسية والمناصب المنتخبة يمثل تحديًا استثنائيًا. غالبًا ما يتم انتقاد القيادات النسائية بسبب مظهرهن الجسدي أو شخصيتهن أو أخلاقهن أو عدم امتثالهن لأدوار ومعايير الجنسين التقليدية، تقول بوبوفيتشي كلوديا، مضيفة أن الهجمات نادرا ما تركز على قدرات المرأة في السياسة أو خبرتها المهنية.

في سياق كوفيد-19 في **الأرجنتين**، زاد العنف ضد المرأة مع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والتي غالبًا ما تمنح إخفاء الهوية للجناة وتسمح بالتحرش دون عواقب، وفقًا لتقارير سوزانا كامباري. تتعرض النساء في جميع الأحزاب السياسية الأرجنتينية للعنف بدرجات متفاوتة.

في **غانا** مثلا، هناك تقارير يومية عن إساءة معاملة النساء في الحياة العامة، بما في ذلك الإهانات والشتائم التي استهدفت المرشحات في انتخابات 020 ، تقول أكوا سينا دانسوا. يمثل العنف القائم على الجنس تحديًا كبيرًا للنساء في السياسة لأنه غالبًا ما يضعف معنوياتهن ويقلل من أصواتهن. وفقًا لأكوا سينا دانسوا، من الضروري تسمية الجناة وفضحهم والضغط من أجل الإصلاحات القانونية التي من شأنها أن تسمح بالإبلاغ الآمن والعقوبات الفعالة.

وجدت دراسة استقصائية أجرتها لجنة الانتخابات الحرة والنزيهة في **كمبوديا** في عام 2020 أن 71٪ من المشاركات تعرضت للعنف، كما تذكر ساراييليك سونكات. تظهر الدراسة أن النساء في السياسة - بما في ذلك عضوات الحزب الحاكم وحزب المعارضة والأحزاب الأخرى - يتعرضن لأنواع متعددة من العنف. وقد استنتجت الدراسة أن عضوات المجالس البلدية تعرضن للإيذاء والعنف المباشر أكثر من البرلمانيات. علاوة على ذلك، تبين أن العنف ضد عضوات المجالس البلدية والبرلمانيات من حزب المعارضة أكثر وضوحًا ورعبًا وتكرارًا من تلك التي تستهدف نساء الحزب الحاكم أو الأحزاب الصغيرة الأخرى.

وفقًا لنتائج الاستطلاع، فإن أكثر أشكال العنف ضد المرأة والطفولة شيوعًا التي واجهتها الناشطات السياسيات وعضوات المجالس البلدية والبرلمانيات في **كمبوديا** هي التهديدات والعنف النفسي. صرحت حوالي 82٪ من المستجيبات تلقي تهديدات، وقالت 71٪ أنهن تعرضن للعنف النفسي. حوالي 35٪ تعرضن للإيذاء الجسدي و 8٪ تعرضن للتحرش الجنسي. هذه الأرقام غير مقبولة تقول ساراييليك سونكات، مضيفة أن العنف ضد المرأة هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق المشاركة السياسية الكاملة والمتساوية للنساء الكمبوديات.

وهي تجادل بأن الفجوات القائمة بين الجنسين في السياسات وقوانين الانتخابات والعمليات والاستثمارات قد خلقت وحافظت على عدم المساواة بين الجنسين في التمثيل والمشاركة السياسية. إن الإرادة السياسية لتغيير الوضع الراهن بالإضافة إلى السياسات والتدابير المستجيبة للنوع الاجتماعي ضرورية لجعل السياسة مساحة آمنة للنساء وتمكين التكافؤ بين الجنسين على جميع مستويات صنع القرار. في السياق الكمبودي، توصي

سارا ايليك سونكات الأحزاب السياسية وهيئات إدارة الانتخابات والبرلمانات والحكومات والمجتمع المدني باتخاذ التدابير التالية:

الأحزاب السياسية

- خلق بيئة آمنة وتمكينية داخل الحزب للنساء من خلال وضع سياسة للمساواة بين الجنسين ومدونة قواعد السلوك ووجود موظفين مخصصين بشؤون العنف ضد النساء في السياسة، من بين مبادرات أخرى.
- السماح للمرأة بتقديم الشكاوى بأمان ومعاقبة المعتدين.
- تمكين إشراك المزيد من أعضاء الحزب في هيئات صنع القرار مثل لجان الترشيح والبرلمان.
- جمع ونشر البيانات حول مشاركة المرأة وتمثيلها داخل الهياكل الحزبية.

هيئات إدارة الانتخابات

- تنفيذ إجراءات ولوائح انتخابية تراعي النوع الاجتماعي مثل نظام الكوتا على قوائم المرشحين لتوفير فرص متكافئة للمرشحات.

البرلمانات

- تمرير قوانين انتخابية مراعية للنوع الاجتماعي لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال العمل الإيجابي وتوفير الفرص لمشاركة المرأة على قدم المساواة في الانتخابات والسياسة.

الحكومات

- إنشاء هيئة مراقبة مستقلة تراقب وتقدم تقارير عامة منتظمة عن العنف ضد النساء في السياسة.
- تقديم الدعم الفني والمالي للمرأة في السياسة لتسهيل عملها.
- احترام حقوق المرأة وإنفاذها وحمايتها على النحو الذي تضمنه الصكوك الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف التنمية المستدامة.

المجتمع المدني

- توفير التدريب والتوجيه والمبادرات الأخرى لدعم وتمكين النساء في السياسة.
- إجراء البحوث واستضافة المناقشات حول العنف ضد المرأة في السياسة والتمكين السياسي للمرأة.
- رفع مستوى الوعي وتثقيف الجمهور حول المساواة بين الجنسين والقيم الديمقراطية، مع التركيز على أهمية المشاركة السياسية للمرأة وقيادتها.